S/PV.9152

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٢

الخميس، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كيربيشينكو
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أونتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كامبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-62865 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي المملكة العربية السعودية واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): دخلت الهدنة الوطنية في اليمن حيز التنفيذ قبل ستة أشهر ونصف، أي في ٢ نيسان/أبريل. وقد بدأت الهدنة، على مدى الأشهر الستة والنصف الماضية، في تخفيف معاناة الرجال والنساء اليمنيين وأتاحت فرصة تاريخية حقيقية لبناء الثقة والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بعد ما يقرب من ثماني سنوات من النزاع. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الذي انتهى فيه التمديد الثاني للهدنة، لم يتوصل الطرفان للأسف إلى اتفاق بشأن تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها. وتسبب ذلك في حالة جديدة من عدم اليقين بالنسبة للبلد وزيادة خطر الحرب. وسأقدم، في هذه الإحاطة، لمحة عامة عما عُرض على الطرفين وأقدم موجزا بسبل المضي قدما.

لقد تواصلت الجهود منذ أوائل تموز/يوليه، لا لتمديد عناصر الهدنة فحسب، بل كذلك لتوسيع نطاقها والبناء عليها. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر، عرضتُ على الطرفين اقتراحا بتمديد الهدنة لمدة ستة أشهر والتوسع في عناصرها. وخلال الأسابيع التي سبقت ٢ تشرين الأول/أكتوبر، كثفت مناقشاتي معهما وأجريت عدة جولات من المفاوضات في عدن وصنعاء والرياض ومسقط. وبعد ذلك أطلعت الجانبين على اقتراح منقح في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وعالج اقتراحي المطالب الرئيسية المتنافسة لكلا الجانبين بطريقة متوازنة. وأود أن ألخص عناصر الاقتراح وما الذي سيخسره الشعب اليمني – رجالا ونساء وأطفالا: أولا، استمرار وقف جميع العمليات الهجومية وتعزيز لجنة التنسيق العسكرية بوصفها قناة اتصال وتنسيق قوية لوقف التصعيد؛ وثانيا، آلية صرف شفافة وفعالة لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية ومعاشاتهم التقاعدية بانتظام؛ وثالثا، الفتح التدريجي للطرق في تعز والمحافظات الأخرى. ورابعا: زيادة عدد الرحلات الجوية والوجهات من وإلى مطار صنعاء الدولي. وخامسا، تدفق الوقود إلى موانئ الحديدة بانتظام ومن دون عوائق. وسادسا، الالتزام بالإفراج العاجل عن المعتقلين.

وبالإضافة إلى ذلك يتضمن الاقتراح أيضا – من أجل إحراز تقدم طويل الأجل نحو تسوية النزاع – إنشاء هياكل لبدء مفاوضات حول القضايا الاقتصادية ووقف دائم لإطلاق النار، والأهم من ذلك، استئناف عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة يمنية للعمل من أجل التوصل إلى حل شامل للنزاع.

وفي ضوء ذلك، من المؤسف للغاية أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها. إنني أقدر تعاطي الحكومة اليمنية الإيجابي مع اقتراحي، ويؤسفني أن أنصار الله تقدموا بمطالب إضافية لم يكن في الإمكان تلبيتها. وإذ أواصل العمل مع كلا الجانبين لإيجاد حلول، فإنني أحثهما على إظهار القيادة والمرونة اللازمتين للتوصل إلى اتفاق ممدد وموسع.

وأرحب بضبط النفس الذي يبديه الطرفان منذ انتهاء الهدنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، إذ أننا لحسن الحظ لم نشهد أي تصعيد عسكري كبير وإنما عمليات تبادل متقطع لنيران المدفعية والأسلحة الصغيرة في مناطق الخطوط الأمامية في تعز ومأرب والحديدة والضالع. ونحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وقد استمرت الرحلات الجوية بين مطار صنعاء الدولي وعمان منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري العميق للمملكة الأردنية الهاشمية على دعمها الثابت لهذه الرحلات وتيسيرها لها. وبالمثل، واصلت سفن الوقود دخول موانئ الحديدة بانتظام. ولذلك، فإنني أدعو الطرفين إلى دعم وحماية الترتيبات التي كانت قائمة في إطار الهدنة، والتي أتت بفوائد حيوية للشعب اليمني.

وينبغي عدم الاستهانة بإنجازات الهدنة وفوائدها. لقد دخلت الهدنة حيز التنفيذ بعد قرابة ثماني سنوات من النزاع وجلبت أطول فترة من الهدوء حتى الآن. وشملت فوائدها للشعب اليمني، خلال ستة أشهر، ما يلي: توقف العمليات عسكرية الكبرى وانخفاض بنسبة ٦٠ في المائة في عدد الضحايا؛ وإعادة فتح مطار صنعاء، حيث جرى تسيير ٥٦ رحلة تجارية ذهابا وإيابا حتى الآن، نقلت قرابة ٠٠٠ ٢٧ مسافر طلبوا الرعاية الطبية أو فرص التعليم أو الأعمال التجارية في الخارج؛ وإيصال أكثر من ١,٤ مليون طن متري من منتجات الوقود إلى موانئ الحديدة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف كمية منتجات الوقود التي دخلت في عام ٢٠٢١؛ وعقد اجتماعات مباشرة بين الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن وقف التصعيد العسكري وفتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى.

من المهم أن نتذكر أن الهدنة لم يقصد بها قط أن تكون غاية في حد ذاتها، بل أن تكون لبنة في بناء تعزيز الثقة بين الطرفين وتهيئة بيئة مواتية للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع.

يوجد أمام الطرفين الآن خيار. إذ يمكنهم اختيار الحفاظ على الهدنة والبناء عليها، وسلك الطريق المفضي إلى السلام، كما يتوقع منهما الشعب اليمني أن يفعلا. وإلا فإن العودة إلى الحرب تعني تجدد وزيادة معاناة السكان المدنيين، كما ستوضح ذلك زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمينة العامة المساعدة جويس مسويا. والنساء، اللائي يمثلن أكثر من نصف السكان اليمنيين، سيتأثرن – كما هو الحال دائما – بشكل غير متناسب ويتحملن العبء الأكبر من الصراع. وسيترتب على اختيار العودة إلى الحرب أيضا آثار مزعزعة للاستقرار بالنسبة للمنطقة بأسرها. وإذا بدأت دورات العنف والتصعيد، فقد يستغرق الأمر وقتا طويلا قبل أن تفتح نافذة السلام مرة أخرى. اليمن بحاجة ماسة إلى تحاشي هذا السيناريو.

اسمحوا لي الآن أن أمضي نحو الطريق المفضي قدما. خلال فترة الـ ١١ يوما التي انقضت منذ انتهاء الهدنة، واصلت جهودي الدؤوبة لإشراك الأطراف، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، بشأن خيارات تجديد الهدنة. لقد عدت للتو من زيارتي إلى أبو ظبي ومسقط، حيث أجريت مناقشات هامة لاستكشاف السبل المفضية قدما، بالتنسيق الوثيق مع جيران اليمن. وأعتقد شخصيا أنه لا تزال توجد إمكانية لتوصل الطرفين إلى اتفاق.

مع ارتفاع المخاطر إلى هذا الحد، من المهم جدا ألا نضيع هذه الفرصة. ويتعين على الطرفين أن يظهرا القيادة والحلول التوفيقية والمرونة اللازمة للتوصل على جناح السرعة إلى اتفاق بشأن تجديد الهدنة وتوسيعها. يتابع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الوضع في اليمن بقلق. ومع ذلك، من واجب الطرفين في نهاية المطاف تجاه رجال ونساء اليمن إيجاد حلول تصب في مصلحة الشعب اليمني واتباع كل سبيل يؤدي إلى السلام.

في ذلك السياق، أود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديري للدعم الثابت والمستمر الذي أتلقاه من المجلس، وكذلك من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وقد أوضح موقف المجلس الموحد بشأن تجديد الهدنة وتوسيعها أن المجتمع الدولي بشعور بالإلحاح يتوقع من الطرفين التوصل إلى اتفاق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد أمضيت الأيام الستة الماضية في اليمن، حيث زرت عدن، ومأرب، وصنعاء، والحديدة. وخلال ذلك الوقت، التقيت بعشرات الأشخاص الذين أخبروني عن حياتهم – نساء يخشين على سلامتهن داخل وخارج منازلهن ونازحات

لم تتحقق أمنيتهن الكبرى، أي العودة إلى ديارهن، عاما بعد عام. وقد أخبرني هؤلاء الأشخاص أنفسهم أيضا عن آمالهم في المستقبل، ليس لأنفسهم فحسب، بل لمجتمعاتهم وبلدهم. ويشرفني أن أنقل تلك الأصوات إلى مجلس الأمن اليوم.

وكما ذكر السيد غروندبرغ من فوره، لم نشهد أي تكثيف كبير للاشتباكات منذ انتهاء الهدنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. نحن نعلم الدمار الذي أحدثه هذا الصراع على المدنيين في اليمن. لقد رأيت ذلك بوضوح خلال هذه الرحلة. ومن أجلهم، أحث الطرفين على تجنب أي تصعيد للعنف والانخراط مع المبعوث الخاص من أجل الاتفاق على تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها.

على الرغم من أن الصراع لم يندلع من جديد، لا يزال المدنيون يواجهون أخطارا رهيبة. وظلت الألغام الأرضية وغيرها من الأخطار المتفجرة تشكل السبب الرئيسي لوقوع خسائر في صفوف المدنيين. وفي أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن أن ٧٠ مدنيا قتلوا أو أصيبوا بجروح بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة. ويتجاوز أثر تلك المخاطر القتل والتشويه. إنهم يحولون الأنشطة اليومية البسيطة، مثل الزراعة أو صيد الأسماك أو المشي إلى المدرسة، إلى سيناريوهات محتملة للحياة أو الموت.

أقدم إحاطتي اليوم من الحديدة، وهي المحافظة الأكثر تأثرا بالألغام الأرضية والمخاطر المتفجرة. هذا الصباح، التقيت يوسف، وهو صبي يبلغ من العمر ١٢ عاما فقد ساقيه بعد أن داس على لغم أرضي قبل بضعة أسابيع. كان عليه أن يسافر ساعتين طويلتين للوصول إلى المستشفى، والآن، مثله كمثل العديد من الناجين الآخرين، سيحتاج إلى الدعم والمساعدة مدى الحياة. ونحن بحاجة إلى القيام بعمل عاجل للحد من هذا التهديد، بما في ذلك زيادة الدعم لمشاريع إزالة الألغام وتيسير استيراد المعدات.

يواجه المدنيون في اليمن العديد من المخاطر التي تتجاوز التأثير المباشر للنزاع. وكما لاحظنا في المجلس من قبل، فإن تدهور اقتصاد البلد وانهيار الخدمات الأساسية المحركان الرئيسيان لاحتياجات الناس. وخلال الأيام الستة الماضية، شهدت أثر تلك الاتجاهات مباشرة. رأيت أسواقا فيها مواد غذائية وسلع أساسية، ولكن بأسعار لا يستطيع معظم الناس تحملها ببساطة. زرت المستشفيات والمدارس التي تفتقر إلى المعدات الأساسية وقابلت الأطباء والمعلمين الذين لا يتقاضون أجورا كافية، إن وجدت.

في مأرب، التقيت بأمل، وهي أم لأربعة أطفال وقد فقدت دخلها وممتلكاتها عندما أجبرت عائلتها على الفرار من منطقة صرواح. وهي تعتمد الآن اعتمادا كليا على المساعدات الإنسانية، لكنها تريد فرصة العمل حتى تتمكن من إعالة أسرتها وإرسال أطفالها إلى المدرسة. في تفاعلاتي مع الناس ترددت أصداء قصص مماثلة في جميع أنحاء البلاد، حيث أثار الناس باستمرار الحاجة إلى توفير سُبل العيش والتمكين الاقتصادي بالإضافة إلى الخدمات الأساسية الفاعلة التي يمكنهم الحصول عليها.

ويبذل العاملون في المجال الإنساني قصارى جهدهم لتلبية الاحتياجات الملحة جدا، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا ولا يمكننا أن نحل محل أدوار الآخرين. ثمة حاجة إلى دعم كبير من المانحين والجهات الفاعلة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية لتحويل هذا المد والجزر ورسم مسار إلى الأمام.

كذلك فإن الحفاظ على التدفق المستمر للواردات التجارية أمر في غاية الأهمية. وخلال الجلسة السابقة للمجلس بشأن اليمن (انظر S/PV.9110)، حذرنا من أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن معرضة لخطر الإغلاق بسبب نقص الأموال. ويسرني أن أبلغكم بأنه قد وردت مساهمات إضافية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما حال دون إغلاق الآلية وكفل استمرار عملها دون انقطاع في الأشهر المقبلة.

وفي حين أن الدعم الطويل الأجل ضروري، لا يزال ملايين الأشخاص يعتمدون على المساعدة الإنسانية. لقد شهدت تأثير عملية المعونة خلال الأيام القليلة الماضية. وفي وقت سابق من اليوم في الحديدة، زرت مركزا للتغذية العلاجية في مستشفى الثورة، الذي استقبل

هذا العام حتى الآن أكثر من ٧٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وفي مأرب، زرت مدرسة توفر التعليم لما يقرب من ٦٠٠ طفل نازح يوميا. هذان مثالان فقط على التدخلات الإنسانية التي تدعم أكثر من ١٠ ملايين شخص كل شهر في اليمن.

ونتيجة لتلك الجهود، تحققت بعض المكاسب في منع المجاعة. وفقا للتقديرات الجديدة التي ستصدر غدا، سيواجه ١٧ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذا العام. لئن كان هذا الرقم لا يزال مرتفعا بشكل مثير للقلق، فإنه أقل بمليوني شخص عن التوقعات السابقة.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن ينخفض عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة من ٠٠٠ ١٦١ إلى صفر. وهذا إنجاز كبير، ولكن حالة الأمن الغذائي العالمي لا تزال هشة، ولا يمكننا أن ندع تلك المكاسب وغيرها تذهب سدى.

وللقيام بذلك، نحتاج إلى دعم مستمر من المانحين. لقد تلقى النداء الإنساني بليوني دولار حتى الآن – أكثر من نصفها قدمته جهة مانحة واحدة، هي الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تلك المساهمات السخية، ما زلنا غير ممولين إلا بنسبة ٤٨ في المائة، مع بقاء أقل من ثلاثة أشهر في السنة. لهذا السبب خصصنا ٢٠ مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في الشهر الماضي فقط، وسيتم استخدمها لدعم القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في الاستجابة الإنسانية. بذلك يصل إجمالي تمويل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ إلى لليمن إلى ٦٠ مليون دولار لعام ٢٠٢٢.

نأمل أن نتوصل بالمزيد من التمويل. في غضون ذلك، نواصل التركيز على جعل عملية المعونة وفعالة وشفافة خاضعة للمساءلة قدر الإمكان. يشمل ذلك العمل المستمر لتعزيز شراكاتنا مع المنظمات المحلية، التي هي الأقرب إلى احتياجات وأولويات المجتمعات التي نخدمها.

ويعتمد العاملون في المجال الإنساني على بيئة تشغيل مواتية للقيام بعملهم. ومن المؤسف أن ذلك أصبح بعيد المنال بشكل متزايد في اليمن، إذ لا تزال محاولات التدخل والعوائق البيروقراطية والحوادث الأمنية، وغير ذلك من القيود المفروضة على إمكانية الوصول، تؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين الأشخاص.

لقد تم احتجاز زميلين من موظفي الأمم المتحدة في صنعاء منذ ما يقرب من عام، بينما لا يزال خمسة من موظفي الأمم المتحدة في عداد المفقودين بعد اختطافهم في أبين في شباط/فبراير. ونجدد دعوتنا إلى الإفراج الفوري عنهم.

وخلال زيارتي، ناقشت تلك المسائل مع الحكومة اليمنية، بما في ذلك استمرار تأثير الحوادث الأمنية على العملية الإنسانية.

كما أثرت مسألة القيود المفروضة على الوصول مع سلطة الأمر الواقع الحوثية، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل التي تؤثر على موظفي المساعدة الإنسانية المحليين، ولا سيما الموظفات، فضلا عن الحاجة إلى كفالة الظروف الملائمة لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل مبدئي وفعال وفي الوقت المناسب.

وإذ نواجه طريقا يتسم بعدم اليقين، فإن عملية المعونة ستزداد أهمية. وكل جهد لمعالجة القيود المفروضة على الوصول يعني أنه يمكننا كفالة حصول المزيد من الأشخاص على المساعدة التي يحتاجونها. وهذا أيضا ما يتطلبه القانون الدولي الإنساني: تيسير إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة ودون عوائق، وحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية.

لقد رأيت في عين المكان الدمار الذي تسبب فيه النزاع في هذا البلد، ولكنني شهدت أيضا الشجاعة والصمود اللذين ساعدا الناس على مواجهته. وبعثت الهدنة الأمل في أن السلام قد يكون ممكنا في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن ندع ذلك الأمل يتلاشى. فهذا الأمل هو ما يريده أشخاص مثل يوسف وأمل ويستحقونه، حتى يتسنى تمكينهم وإعادة بناء حياتهم والحلم بمستقبل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما المؤثرتين وعلى العمل الدؤوب الذي يقومان مع فريقيهما من أجل الشعب اليمني.

بعد ستة أشهر من السلام النسبي، من المخيب للآمال جدا أن الهدنة في اليمن لم يتم تمديدها. لقد أعاق فرض الحوثيين لمطالب جديدة تنطوي على مغالاة شديدة في الأيام الأخيرة من المفاوضات قدرة المبعوث الخاص على التوسط للتوصل إلى اتفاق. وكما سمعنا اليوم، فإن ذلك يهدد بشكل خطير الفوائد الملموسة التي حققتها الهدنة للشعب اليمني. ففي الأشهر الستة الماضية، تمكن اليمنيون من العيش في أمان والسفر بحرية أكبر من أي وقت مضى منذ بدء الحرب؛ وتدفق النفط إلى ميناء الحديدة بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه في العام الماضي بأكمله؛ وتمكن عشرات الآلاف من اليمنيين من السفر جوا من صنعاء لزيارة أحبائهم وتلقي العلاج الطبي الضروري. ويجب أن تكون حماية تلك التدابير من الأولويات.

وتهيب المملكة المتحدة بالطرفين مواصلة تنفيذ تلك التدابير والعودة إلى طاولة المفاوضات لتوسيع نطاق تلك الفوائد، على النحو المبين في اقتراح الأمم المتحدة. ويشمل ذلك دفع مرتبات الممرضات والمعلمين وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية التي استحقوها بشق الأنفس لأول مرة منذ سنوات؛ وفتح الطرق في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في تعز؛ والمزيد من الرحلات التجارية إلى المزيد من الوجهات؛ والمزيد من تيسير تدفق الوقود إلى الحديدة. هناك الكثير من المكاسب الأخرى التي قد نخسرها. فرفض تمديد الهدنة قد يفكك الأساس الذي بني للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. إن التوصل إلى حل لهذه الحرب الرهيبة يعتمد عليها.

مع ذلك، لا يزال باب تمديد الهدنة مفتوحا، إذ يتضح من الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص غروندبرغ أن الأمم المتحدة تسعى حثيثا لتحقيق تلك النتيجة. تكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها الكامل لتلك الجهود. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزيارة الأمينة العامة المساعدة مسويا إلى المنطقة.

ومن الضروري أن يتعلم المجتمع الدولي الدروس من تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الذي أجري مؤخرا، ليس في اليمن فحسب، بل على الصعيد العالمي. نشيد بالجهد المتواصل الذي يبذله العاملون في المجال الإنساني لتقديم الدعم المنقذ للحياة، ولكن إنهاء النزاع هو وحده الذي سيوفر الإغاثة الدائمة التي يحتاجها الشعب اليمني.

وفي هذه المرحلة الهشة، من المشجع أن الحرب لم تنشب مجددا بعد. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الاستفزازات، إذ ستكون تكلفة إنهاء الهدنة مدمرة. لقد حان الوقت الآن لكي تظهر الأطراف قدرات قيادية، وتعمل نيابة عن الشعب اليمني وتواصل السير على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما اليوم بشأن الحالة في اليمن. إن تفانيهما وجهودهما للمساعدة في تيسير السلام جديرة بالثناء حقا.

وكما سمعنا للتو من المبعوث الخاص، نحن الآن في لحظة محورية حيث يمكن لليمن أن يواصل السير على طريق السلام الدائم أو أن ينزلق إلى دورة أخرى مدمرة من العنف. ومن مسؤوليتنا، بوصفنا مجلس الأمن، أن نتكلم بوضوح عن أسباب انحراف اليمن عن طريق السلام. إن ذلك يرجع إلى أفعال الحوثيين، الذين لم يقبلوا اقتراح الأمم المتحدة للهدنة والذين تشكل تهديداتهم التحريضية للمؤسسات التجارية إهانة للمجتمع الدولي بأسره.

إن الحوثيين هم الذين يجب أن يتخذوا إجراءات لمنع المزيد من المعاناة ولإتاحة فوائد أكبر لليمنيين بموجب اتفاق هدنة موسع. وتقع على عاتقهم مسؤولية أخلاقية تتمثل في عدم حرمان اليمنيين من تلك المزايا، بما في ذلك دفع رواتب العاملين في مجالي التمريض والتدريس وعشرات الآلاف غيرهم من موظفي الخدمة المدنية الذين لم يتلقوا

رواتبهم منذ سنوات. وستشمل الفوائد الأخرى، كما أشار المبعوث الخاص للتو، تبسيط عمليات الاستيراد عبر ميناء الحديدة لضمان استمرار تدفق الوقود دون عوائق على الإطلاق؛ وفتح الطرق في محيط تعز وفي جميع أنحاء البلد بما يتماشى مع شروط الهدنة السابقة؛ وزيادة الرحلات الجوية التجارية من صنعاء حتى يتمكن اليمنيون من لم شملهم مع أحبائهم ومن الحصول على الرعاية الطبية.

ومما يشجع الولايات المتحدة أن الطرفين ما زالا ملتزمين لحد كبير بشروط الهدنة وأن المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة مستمرة. ونعرب عن تقديرنا لالتزامات الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية بالحفاظ على شروط الهدنة وممارسة ضبط النفس خلال هذه الفترة الحساسة. ونناشد الحوثيين أن يفعلوا الشيء نفسه وأن يغتنموا الفرصة للقيام بالشيء الصحيح من أجل الشعب اليمني قبل فوات الأوان. وفي مرحلة تتسم بالاضطراب والانقسام عل الصعيد العالمي، ثمة توافق دولي ملحوظ في الآراء دعما لهدنة الأمم المتحدة. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في اليمن. ولا يزال التوصل إلى اتفاق سلام دائم وشامل للجميع هو الخيار الوحيد لمنع استمرار معاناة اليمنيين والحيلولة دون وفاة المزيد من المدنيين وتفادي أزمة إنسانية أعمق. ولذلك، نأمل ألا يرفض الحوثيون مناشدات الشعب اليمني من أجل السلام وألا يتجاهلوا توافق الآراء الدولي على تمديد الهدنة. وبدلا من ذلك، نحثهم على المشاركة في المفاوضات بحسن نية لضمان السلام الدائم والشامل للجميع في اليمن.

كما نقدر الالتزام القوي للشركاء الإقليميين مثل عمان والمملكة العربية السعودية وغيرهما بإنهاء دورة الدمار المدمرة في اليمن وإتاحة فرص جديدة للبلد. وندعو الحوثيين إلى وقف خطابهم الذي ينطوي على تهديدات لشركات الشحن التجاري والنفط في المنطقة. إن هذه التهديدات غير مقبولة. فحتى حادث صغير أو أي استفزاز يمكن أن يكون له تأثير كبير على مستقبل اليمن. ولذلك، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس خلال هذا الوقت الحساس.

وحتى في الوقت الذي نسعى فيه إلى إيجاد سبيل للمضي قدما لتمديد الهدنة، تثني الولايات المتحدة على التقدم الكبير المحرز بشأن ناقلة النفط صافر. فقد قُدمت تبرعات كافية لتمكين مشروع الأمم المتحدة الطارئ من تجنب كارثة بيئية واقتصادية في البحر الأحمر. ونشكر التحالف الواسع من البلدان والمنظمات والأفراد في جميع أنحاء العالم الذين تضافروا لدعم ذلك المشروع الحيوي. وقد صرفت الولايات المتحدة التزامها البالغ ١٠ ملايين دولار وندعو الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه حتى يمكن البدء في تنفيذ هذا المشروع الهام على وجه السرعة قبل أن تجعل الظروف الجوية العملية أكثر خطورة.

في الختام، ثمة قرار تاريخي يتعين على الحوثيين اتخاذه، وهو قرار سيبقى في الذاكرة على مدى أجيال قادمة. وإذ إن أمامهم الفرصة، فهل سيختارون السلام والازدهار لشعبهم أم سيختارون مواصلة دورة الدمار العبثي والعنف الذي لا هوادة فيه والحرمان الاقتصادي الذي عانى منه اليمن على مدى السنوات الثماني الماضية؟ إننا على استعداد مع بقية المجتمع الدولي لدعم مسار اليمن نحو إيجاد تسوية سلمية دائمة وشاملة للجميع وفي جهوده للتعافي التي ستعقب ذلك، ولكن الأمر متروك للأطراف اليمنية – وتحديدا الحوثيين – لاختيار السلام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة جويس مسويا على إحاطتيهما الوافيتين حول آخر المستجدات في اليمن. ونرحب بمشاركة اليمن والمملكة العربية السعودية في هذا الاجتماع.

نلتقي اليوم في وقت يمر فيه اليمن بمرحلة حرجة. فبعد التوصل إلى هدنة كانت ستمهد الطريق نحو استئناف المفاوضات، رفضت المليشيات الحوثية للأسف مقترحات المبعوث الخاص بتمديدها مجددا. ولكن هذا الرفض ليس بالأمر المستغرب أو غير المألوف. فهذه ليست المرة الأولى التي يحاولون فيها عرقلة الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية، لم نتوقف يوما عن دعمه أو الدعوة إلى تحقيقه. لقد اختارت المليشيات الحوثية على مدار الثماني سنوات الماضية مسار الحرب والدمار في تجاهل لمعاناة اليمنيين ومصالحهم الوطنية. ولم تكتف هذه المرة برفض تجديد الهدنة، بل وصل بها الأمر إلى إصدار تهديدات بشن هجمات على المنشآت المدنية في اليمن

ودول الجوار وعلى الملاحة البحرية الدولية وإمدادات النفط العالمية التي تمر عبر البحر الأحمر وباب المندب، والتي بحسب زعمها، أصبحت أكثر خطورة بعد اقتنائهم أسلحة بحرية جديدة ومتطورة. إن هذه التطورات ما هي إلا دليل واضح على تعنت المليشيات الحوثية الإرهابية وإصرارها على مواصلة نهجها العدائي الذي يهدد الأمن الإقليمي والدولي.

وقد كشفت التجارب الماضية هذه المليشيات وفضحت حقيقة الأعذار الواهية التي تقدمها للتنصل من التزاماتها. فإن كانت تريد السلام كما تدعي، فعليها العودة للهدنة وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات السابقة. وإن كان تريد التخفيف من معاناة المدنيين، فعليها رفع الحصار عن مدينة تعز وإطلاق سراح المحتجزين. وإن كانت فعلا تسعى لدفع مرتبات ومعاشات القطاع العام، فعليها توجيه إيرادات ميناء الحديدة لدفع مرتبات المدنيين بموجب اتفاق ستوكهولم. وإذا كان همها مستقبل اليمن، فعليها التوقف عن التجنيد الممنهج للأطفال واقتيادهم إلى محارق الجبهات. وإن كانت تريد لليمنيين التعايش والإخاء، فعليها التوقف عن فرض عقيدتها الطائفية بالقوة والمماطلة في التوصل إلى حل سلمي.

في ظل هذه الوقائع، أصبح حتميا على مجلس الأمن منع الحوثيين من شن حربهم الوحشية وإجبارهم على العودة إلى مسار التهدئة. ويشمل ذلك الاستمرار في دعم كافة الجهود الدبلوماسية التي يقودها المبعوث الخاص لإلزام الحوثيين بالعودة إلى تنفيذ الهدنة، وهو ما طالب به المجلس في بيانه الصحفي الأخير (SC/15054)، خاصة وأن الهدنة قد جلبت على مدار ستة أشهر بعض الاستقرار إلى حياة اليمنيين وتشكل خطوة أساسية لاستئناف المفاوضات حول الحل الشامل للأزمة، وهو الهدف الأسمى الذي يسعى الجميع لتحقيقه. ويقع على عاتقنا، كأعضاء في مجلس الأمن، تحديد الطرف المعرقل واتخاذ موقف حازم إزاءه، بما في ذلك عبر اعتماد تدابير عقابية ورادعة. ويتعين على المجلس اتخاذ إجراءات جدية لوقف الانتهاكات الممنهجة لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشيد هنا بالموقف الإيجابي لمجلس القيادة الرئاسي إزاء مقترحات الأمم المتحدة لتجديد الهدنة ونؤكد على دعمنا للجهود التي يبذلها في سبيل استقرار الأوضاع في اليمن. كما نشيد بالدور القيادي للمملكة العربية السعودية وللجهود التي تبذلها لإنهاء الأزمة في اليمن، وكذلك بدور الوساطة العمانية.

وختاما، فإن إصرار الحوثيين على العودة إلى القتال سيفاقم من الأزمة الاقتصادية والإنسانية المتردية بسبب استمرار الحرب وموجة التضخم العالمي، إذ تفرض الميليشيات الحوثية أعباء جديدة على اليمنيين عبر إلزامهم بدفع ضرائب غير رسمية، كتلك التي تفرضها التنظيمات الإرهابية الأخرى، مثل داعش. كما تواصل ممارسة المضايقات والتسلط على المنظمات الإنسانية، مما يحد من قدرتها على تنفيذ مهامها الإغاثية ويحرم المحتاجين الحقيقيين منها. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، لم يعد بإمكان الشعب اليمني تحمل المزيد من الأعباء المعيشية، إذ يستدعي كل هذا تكاتف الجهود للتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية وتقديم الدعم الإنساني والاقتصادي لهم.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هانز غروندبرغ والسيدة جويس مسويا على ما قدماه من معلومات مستكملة عن آخر التطورات في اليمن.

تشعر الهند بخيبة أمل شديدة بعد أن علمت أن الطرفين لم يتفقا على تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها. لقد شهدنا الفوائد الملموسة للهدنة في الأشهر الستة الماضية: إذ توقفت العمليات العسكرية النشطة؛ وتوقفت الضربات عبر الحدود على جيران اليمن؛ وانخفض عدد الضحايا المدنيين انخفاضا كبيرا؛ وخففت واردات الوقود عبر ميناء الحديدة من نقصه؛ واستؤنفت الرحلات التجارية الدولية من مطار صنعاء. لقد حان الوقت لكي تتخذ الأطراف المتحاربة نهجا يركز على الإنسان في هذا النزاع، وليس مجرد النظر إليه باعتباره لعبة عسكرية أو سياسية. ونحيط علما بأن المفاوضات جارية بشأن تجديد الهدنة، التي ييسرها المبعوث الخاص، ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق مرض للطرفين.

نقدر المرونة التي أبدتها الحكومة اليمنية فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمها المبعوث الخاص. ونحث أنصار الله على التجاوب مع

تلك المرونة والتعامل مع المبعوث الخاص بشكل بناء. وفي غضون ذلك، نحث جميع الأطراف على الحفاظ على روح الهدنة والامتناع عن الاستفزازات أو أي عمل عسكري يمكن أن يؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية الفعلية.

لقد أفضى النزاع بالفعل إلى مأساة إنسانية غير مسبوقة في اليمن، مع وقوع خسائر فادحة في الأرواح، مما يعرض ملايين المدنيين للخطر مع انعدام الأمن الغذائي المزمن ويفاقم مآسي الناس، وخاصة النساء والأطفال. وكما قلنا من قبل، الحل المستدام الوحيد للنزاع هو التوصل إلى تسوية سياسية يتم التفاوض عليها سلميا بقيادة يمنية وملكية يمنية، وتعطي الأولوية لرفاه جميع اليمنيين، وتلبي تطلعاتهم المشروعة.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الهند القوي بوحدة اليمن واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه. وستظل حكومة الهند ثابتة ولا تتزعزع في دعمها المستمر للشعب اليمني في جهوده الساعية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما. وتؤيد الصين بقوة عملهما. كما أرحب بالممثلين الدائمين لليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة اليوم.

لقد جلبت الهدنة التي استمرت ستة أشهر بصيصا من الأمل لليمن. ويتوقع الشعب اليمني والمجتمع الدولي بشكل عام أن يتم تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها تدريجيا لتصبح عملية سياسية شاملة. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص والحكومة اليمنية وبلدان المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية وعمان، إلا أن ذلك الهدف لم يتحقق بعد. لا نريد أن نرى استئناف الحرب في اليمن، ونحن قلقون للغاية إزاء تطور الأوضاع على الأرض.

إن الأولوية العليا الآن تتمثل في الحفاظ على الحالة الأمنية الراهنة، التي تتسم بالاستقرار نسبيا. تدعو الصين الأطراف المعنية إلى وضع مصالح الشعب اليمني في المقام الأول، وممارسة ضبط النفس، والتصرف بحكمة، والامتناع عن أي أعمال منفردة وعن الخطابات الاستفزازية التي قد تؤدي إلى تصعيد الحالة، وترك مساحة كافية للعملية السياسية. لقد استمرت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. في هذه اللحظة الحرجة، يجب على جميع الأطراف في اليمن الاستمرار في التواصل وتجنب الحسابات الخاطئة.

إن الحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل القضية اليمنية. والمبعوث الخاص يعمل بلا كلل ويقوم بمساعي حميدة للمساعدة على استعادة الهدنة. وقد انخرط مجلس القيادة الرئاسية اليمنية بشكل إيجابي مع المبعوث الخاص، وأبقى مطار صنعاء وميناء الحديدة مفتوحين، مما يدل تماما على إخلاصه وحسن نيته.

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/15054) دعا فيه الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، إلى العودة إلى الانخراط البناء في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. ونأمل أن يتسنى تلبية ذلك النداء وأن تتمكن الأطراف المعنية من العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية حل خلافاتها على النحو السليم من خلال الحوار والتشاور والسعي الجاهد للتوصل إلى اتفاق هدنة جديد في وقت مبكر. إن الصين تدعم مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن قضية اليمن، ونشجع البلدان المؤثرة على الحالة في اليمن على مواصلة تقديم المساعدة البناءة لتخفيف حدة الوضع، واستعادة الهدنة، وتحقيق تسوية سياسية.

لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن مستمرة، وتعاني عمليات الأمم المتحدة الإنسانية من نقص حاد في التمويل. فقد تم تقليص عشرات العمليات أو إنهاؤها بسبب نقص التمويل. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينسى اليمن. نحن ندعو إلى ضمان تخصيص التمويل الكافي اللازم لعمليات المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في اليمن. لقد اكتمل جمع الأموال للمرحلة الأولى من خطة العمل المتعلقة بناقلة النفط صافر. وهذه أخبار مشجعة. نأمل أن يتسنى تنفيذ العملية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن للقضاء على المخاطر المحتملة التي تشكلها ناقلة النفط هذه.

السيد كربيتشنكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ ومساعدة الأمين العام للشؤون

الإنسانية، السيدة مسويا، على إحاطتيهما بشأن التطورات السياسية والإنسانية في اليمن.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر انتهت الهدنة المجددة بين السلطات اليمنية وحركة أنصار الله التي كانت سارية منذ نيسان/أبريل. ولسوء الحظ، أخفق الجانبان في الاتفاق على تجديد آخر للاتفاق. ومع ذلك نحن نشيد بجهود السيد غروندبرغ وفريقه، الذين ما زالوا يحاولون إيجاد أرضية ما مشتركة بين مجلس القيادة الرئاسية والحوثيين، حتى في هذه الحالة الميؤوس منها.

وتتمثل مهمتنا الرئيسية في هذه المرحلة في منع تصعيد عسكري كامل. فمن شأن استئناف الأعمال العدائية أن يؤدي إلى كارثة سياسية وإنسانية. ونعتقد أنه يجب على أعضاء مجلس الأمن بذل قصارى جهدهم لإقناع الأطراف في اليمن بمواصلة الحوار بشأن القضايا الأكثر إلحاحا، حتى في غياب اتفاق موقع عليه لوقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن محاولات استعداء أحد أطراف النزاع وتحميله وحده المسؤولية عن الحالة الراهنة لن تساعد على التوصل إلى تسوية. إننا ندعو الأطراف اليمنية إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الاستفزازات، ومواصلة العمل بشكل بناء مع المبعوث الخاص.

ونحن من جانبنا سنواصل تقديم كل المساعدة الممكنة لوساطة الأمم المتحدة. إننا نحافظ على اتصالات مع جميع القوى السياسية الرئيسية في اليمن ونشجعها بنشاط على تقديم تنازلات. وندعو جميع الدول التي يمكنها التأثير على أصحاب المصلحة في اليمن إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. فنحن لا نرى بديلا عن إيجاد الحلول السياسية اللازمة من خلال حوار واسع النطاق بين اليمنيين بمشاركة جميع أطراف النزاع. والمفاوضات المباشرة بين السلطات اليمنية الرسمية وحركة أنصار الله حول المسائل المتراكمة هي وحدها التي ستكسر الجمود.

ونلاحظ أنه حتى في ظل الظروف الحالية، تدرك القوى السياسية اليمنية الرئيسية بوضوح خطر الانزلاق مرة أخرى إلى مواجهة عسكرية كاملة وتمتنع، في الوقت الحالي، عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. والأعمال العدائية التي استؤنفت في عدد من المحافظات اليمنية متفرقة بطابعها. وعلى أية حال، فإن الحالة على أرض الواقع في الوقت الحاضر أفضل من الظروف التي كانت سائدة قبل الإعلان الأولي عن وقف إطلاق النار. وهذا يعطينا سببا للاعتقاد بأن الطرفين لم يتخليا تماما عن فكرة العودة إلى طاولة المفاوضات وحل التوترات المتبادلة من خلال القنوات الدبلوماسية. وينبغي لمجلس الأمن أن يساعدهما في ذلك.

ونرى أن تمديد وقف إطلاق النار في اليمن لفترة أطول وتوسيع نطاقه في نهاية المطاف، بما في ذلك في المجالات الأمنية والاقتصادية، هو المخرج الوحيد لهذا البلد. ونأمل أن يتمكن الطرفان من التغلب على خلافاتهما وتهيئة الظروف المواتية لمزيد من الاستقرار والانتقال إلى عملية سياسية كاملة. ونود أن نذكر بالفوائد العديدة التي عادت على اليمنيين العاديين من الهدنة التي استمرت ستة أشهر، بما في ذلك توفير شحنات الوقود عبر موانئ الحديدة ومواصلة الرحلات الجوية التجارية من مطار صنعاء.

وهناك امتثال لأحكام الهدنة بشكل عام، مع عدد ضئيل من الانتهاكات، وأدى ذلك إلى تحسين الحياة اليومية للشعب اليمني. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد مترديةً. ويعاني سكان العديد من المناطق، بما في ذلك سكان تعز، من نقص في معظم الضروريات الأساسية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه على الرغم من التراجع الواضح على المسار السياسي، فإن توفير الغذاء والدواء للشعب اليمني ينبغي أن يستمر على أساس غير تمييزي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مواصلة العمل مع المنظمات المالية الدولية وإلى استمرار الجهود ذات الصلة التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة المتخصصة. ومن غير المقبول فرض أي قيود على تقديم المساعدة الإنسانية أو وضع أي عقبات أمام عمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بوفدي اليمن والمملكة العربية السعودية في مجلس الأمن.

تأسف المكسيك لعدم إمكانية تجديد الهدنة وتوسيع نطاقها في اليمن. لقد كانت فوائد الهدنة واضحة خلال الأشهر الستة التي كانت سارية فيها. وتشكل الهدنة فرصة لإحراز تقدم في الانتقال السياسي وإعادة تنشيط الاقتصاد، وباختصار، بناء الطريق إلى السلام المستدام. وندعو الطرفين، ولا سيما الحوثيين، إلى المشاركة البناءة في المفاوضات من أجل تجديدها.

وكما ذكر المبعوث الخاص، فقد انخفض عدد الضحايا المدنيين والمشردين داخليا انخفاضا كبيرا خلال الأشهر التي دخلت فيها الهدنة حيز التنفيذ. وأدى التدفق المنتظم للوقود والضروريات الأساسية إلى إغاثة ملايين الأسر. وأتاح استئناف الرحلات الجوية التجارية من مطار صنعاء لم شمل الأسر وإمكانية تلقي الرعاية الطبية في الخارج.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وفريقه، فضلا عن الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، من بين أطراف أخرى، لتجديد الهدنة. والالتزام بالسلام الذي أعرب عنه الرئيس العليمي خلال مشاركته في المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة (انظر A/77/PV.8) هو أيضا علامة مشجعة، وكذلك قرار مواصلة إنفاذ بعض أحكام الهدنة، ولا سيما فيما يتعلق بدخول الوقود واستمرار الرحلات الجوية من صنعاء.

ونحث الدول ذات النفوذ على إقناع أنصار الله بالمشاركة البناءة في المفاوضات تحت رعاية المبعوث الخاص. كما نكرر الدعوة إلى الفتح الفوري لسبل الوصول إلى تعز، التي تخضع لحصار الحوثيين منذ أكثر من سبع سنوات، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية ومعاشاتهم التقاعدية.

وندعو الطرفين إلى الامتناع عن الاستفزازات أو التهديدات أو أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى مزيد من العنف. فلا يمكن إيجاد حل للنزاع في اليمن بالوسائل المسلحة، ولكن من خلال الحوار والتشاور.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نرحب بالاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين الحكومة اليمنية وصندوق النقد الدولي. وسيسهم تنفيذ إصلاحات هيكلية في الانتعاش الاقتصادي.

لا تزال الحالة الإنسانية مدعاة للقلق العميق. وأعداد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي غير مقبولة ببساطة. ومن دون وقف العنف، سيكون من الصعب الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، يتحتم كفالة إمكانية الوصول غير المقيد للعمليات الإنسانية، بما في ذلك، كما ذكرت مساعدة الأمين العام مسويا، المهام ذات الأولوية لإزالة الألغام. ونحث الطرفين على إزالة جميع العقبات البيروقراطية والإدارية وكفالة سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، نرحب بالدعم المالي الذي تم تلقيه، وهو ما سيسمح لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بمواصلة العمل حتى نهاية العام. وتسهل هذه الآلية الواردات التجارية عبر موانئ الحديدة منذ عام ٢٠١٦، وكان عملها حاسما خلال فترة الهدنة في دخول الوقود والسلع الأساسية.

ونرحب بالمساهمات الإضافية التي ستمكن من تنفيذ المرحلة الأولى فيما يتعلق بنقل الوقود من ناقلة النفط صافر ونأمل أن يتسنى تجنب وقوع كارثة إيكولوجية وإنسانية من خلال القيام بذلك. وقد أحطنا علما بالخطة التشغيلية التي عُممت مؤخرا وسنولي اهتماما لبدء العمل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أهمية البناء على التقدم المستمد من الهدنة كأساس لاتفاق سلام مستدام ودائم، فضلا عن كونه منصة لإعادة إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون أنفسهم.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ومساعدة الأمين العام جويس مسويا على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة ممثلي اليمن والمملكة العربية السعودية في هذه الجلسة.

تتشاطر كينيا الشعور بخيبة الأمل إزاء انقضاء الهدنة وعدم التوصل إلى اتفاق تمس الحاجة إليه لتمديدها. وعلى الرغم من التحديات، فقد حققت الهدنة بعض الهدوء والفوائد الملموسة لملايين اليمنيين في الأشهر الستة الماضية. ولكن الآن، فإن أي مكاسب

تحققت معرضة لخطر الضياع إذا لم يعاود الطرفان الانخراط بسرعة لاستعادة الهدنة وتجديد الالتزام بالعمل معا لتحقيق سلام دائم.

وتشيد كينيا بجهود المبعوث الخاص للتوسط في النزاع وتؤيدها تأييدا كاملا. ولكن في نهاية المطاف، سيكون الأمر متروكا لليمنيين أنفسهم للتفكير معا والاتفاق على طريق نحو السلام المستدام. ونحثهم على تنحية مصالحهم الفردية الضيقة جانبا وإعطاء الأولوية للمصلحة الأوسع لبلدهم وشعبهم والانخراط في عملية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وييسرها المبعوث الخاص بهدف التفاوض على حل سياسي مستدام.

إن الآن ليس الوقت المناسب لتصعيد التوترات أو إعادة تنشيط الخطوط الأمامية. فهناك الكثير على المحك، ومن شأن اندلاع دورة أخرى من العنف أن يؤدي إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الداخلي وتعطيل المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وإمكانية إيصالها.

ويساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة عن القتال في تعز وشبوة وأبين ومأرب. فالجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، التي ترغب في شن هجمات إرهابية يمكن أن تستغل هذه الأوضاع بسهولة. وندعو الأطراف المعنية إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد آخر.

وكما سمعنا من السيدة مسويا، لا يمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحدها أن تتصدى للأزمة الإنسانية المتردية التي تفاقمت بسبب تزايد ندرة الإمدادات وأسعار الأغذية غير المقدور عليها وانعدام الأمن وتحديات إيصال المساعدات الإنسانية. تستدعي الحالة زيادة جهود الاستجابة المتضافرة، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في المشاريع الإنمائية الرامية إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود والقضاء تدريجيا على الاعتماد على المساعدة الإنسانية. كما تستدعي أن يظر الأطراف، وخاصة الحوثيين، التزامهم ببذل الجهود لتحسين سبل عيش ملايين اليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

ويساورنا قلق عميق من وجود الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة وأثرها المدمر على المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. وندعو إلى تعزيز إجراءات إزالة الألغام في جميع المناطق المتأثرة وتقديم الدعم للضحايا.

كما نرحب بالتقدم الإيجابي المحرز فيما يتعلق بناقلة النفط صافر ونقدر المساهمات السخية التي قدمت حتى الآن. إننا نعوّل الآن على وفاء جميع المانحين بتعهداتهم ونأمل أن تبدأ عملية تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في أقرب وقت ممكن.

في الختام، تؤكد كينيا من جديد تضامنها مع الشعب اليمني في رغبته وسعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ والسيدة مسويا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. أرحب أيضا بوفدي اليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة اليوم.

لقد تغير الكثير في اليمن منذ جلستنا المعقودة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9110) ولكن ليس نحو الأفضل. إن من المؤسف أن اتفاق الهدنة قد انتهى، الأمر الذي ينهي أكثر الفرص وعدا لوقف إطلاق النار في الأجل الطويل والتوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة المستمرة منذ ثماني سنوات في البلد.

لقد عانى الشعب اليمني لفترة طويلة جدا من عواقب هذه الحرب المدمرة بإزهاق أرواح مئات الآلاف بينما واجه الملايين من الناس الجوع الشديد. كما علمنا بقلق بالغ أن ما يقدر بـ ١٩ مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وإذ نشعر بالارتياح لعدم وقوع مواجهة كبيرة حتى الآن، نحيط علما مع الشعور بالقلق باندلاع اشتباكات بين قوات الحوثيين والقوات الموالية للحكومة، أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا. وكما أكدنا بشكل جماعي في بيان صحفي لمجلس الأمن صدر مؤخرا (SC/15054) بشأن هذه المسألة، فإن البرازيل تأسف عميق الأسف لتلك النتيجة وتدعو كلا الجانبين إلى استئناف المفاوضات بحسن نية وبأقصى قدر من الاستعجال.

ونحث ممثلي جماعة أنصار الله، على وجه الخصوص، على اختيار التسوية بدلا من النزاع والتعاون بدلا من التنافس، بما يفتح

الطريق أمام فصل جديد لليمن – فصل نأمل أن يحقق نتائج ملموسة في الحياة اليومية لجميع اليمنيين أكثر من تلك التي شهدناها خلال الأشهر الستة الماضية – بما في ذلك الحد من الخسائر في صفوف المدنيين وزيادة شحنات الوقود واستئناف الرحلات الدولية من وإلى صنعاء. علاوة على ذلك، فإن تمديد الهدنة ربما يوفر الفرصة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة بقيادة يمنية وتحت رعاية الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

إننا نواجه خطر سيناريو عدم التوصل إلى الهدنة. ويجب ألا نستسلم للتشاؤم أو بـ "العمل كالمعتاد" فيما يتعلق بدورة أخرى من العنف. ويجب أن نثابر سعيا لتحقيق الهدف النهائي لجهودنا المشتركة: ضمان رفاه اليمنيين رجالا ونساء وأطفالا.

لذلك نشعر بالارتياح إلى آخر الأخبار المتعلقة بالناقلة العملاقة صافر. لقد تحققت أهداف التمويل اللازمة ويمكن الآن أن تبدأ العملية الحاسمة لإنقاذ الناقلة. ونعرب عن خالص امتناننا لجميع المتبرعين على سخائهم المتفاني.

ونود أن نؤكد مجددا – بتلك الروح الإيجابية – التزام البرازيل الثابت بتنفيذ الولاية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بتوجيه من اللواء مايكل بيري. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا الثابت للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ في انخراطه في الحوار بين جميع أطراف النزاع وتعزيزه.

ولا تزال البرازيل على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع المجلس للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لمستقبل السلام والاستقرار والتنمية الذي يستحقه الشعب اليمني عن حق.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هانز غرونبرغ والأمين العام المساعد جويس مسويا على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بوفدي اليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة اليوم.

إذ ننظر في الحالة في اليمن نأسف بشدة لعدم قدرة الأطراف على التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة لمدة ستة أشهر على النحو الذي اقترحه المبعوث الخاص. وبدلا من أن يكون ذلك خطوة تاريخية إلى الأمام نحو توطيد الهدنة وتوسيعها تعيّن على الشعب اليمني الآن أن يخشى من احتمال العودة إلى أيام العنف المظلمة من أعمال القتل العشوائي وتدمير ما تبقى من البنية التحتية المدنية.

عليه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما بوسعه لحمل الأطراف على تمديد اتفاق الهدنة لمنع أي عودة محتملة إلى الأعمال العدائية العسكرية وما يترتب عنها من عواقب على أرواح المدنيين. وعلى وجه الخصوص، يجب على أصحاب المصلحة الإقليميين المؤثرين على الأطراف الاستفادة من علاقاتهم مع الأطراف لتسهيل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

ونعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها المبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة برمته، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عملية المفاوضات. إننا ندرك أن التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها ولكن يمكن إيجاد حل للأزمة اليمنية بالمثابرة والتفاني. لذلك نود أن نشجع المبعوث الخاص على ألا تثبط عزمه الانتكاسة الحالية، بل إن عليه أن يواصل سعيه إلى تحقيق السلام لصالح جميع اليمنيين.

إذ نرحب باستمرار تعاون حكومة اليمن مع المبعوث الخاص في سعيه لتمديد الهدنة، نلاحظ مع الأسف المطالب المتشددة للحوثيين خلال الأيام الماضية من المفاوضات التي عطلت الجهود الرامية إلى تجديد الهدنة للأسف.

إن من الضروري أن تسود مصالح اليمنيين العاديين الذين تحملوا الكثير من المصاعب والمعاناة على مدى السنوات السبع الماضية التي واصلت فيها الأطراف المفاوضات. ندعو في ذلك الصدد الأطراف إلى التحلي بالمرونة والمشاركة البناءة بروح التسوية أثناء عودتها إلى طاولة المفاوضات، حتى في التعامل مع المسائل الخلافية مثل إعادة فتح الطرق في محافظة تعز ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من بين أمور أخرى.

وقبل تجديد الهدنة سيؤدي أي تصعيد للأعمال العدائية من قبل الأطراف إلى عكس مسار التقدم الهامشي المحرز في الأشهر الستة الماضية. بل من المرجح أن يؤدي ذلك أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد وتفاقم محنة الكثير من اليمنيين. وعلى الرغم من انعدام هدنة رسمية في الوقت الراهن، نناشد الأطراف أن تمتنع عن الأعمال التي قد تحرف الهدوء والسكينة النسبيين اللذين تمتع بهما الشعب اليمني في الآونة الأخيرة عن مسارهما.

وندعو على الصعيد الإنساني إلى استمرار الدعم الدولي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق في اليمن والذي يعرض جزءا من السكان لخطر المجاعة بقدر أكبر. نعرب عن تقديرنا للدعم الذي قدمه مؤخرا المجتمع الدولي، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس الأمن. ولكن كما أشارت الأمينة العامة المساعدة مسويا في إحاطتها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للمساعدة على سد فجوة التمويل الإنساني وضمان وصول الأغذية وغيرها من الإمدادات الضرورية إلى جميع من تمس حاجتهم إليها، خاصة النساء والأطفال.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء مصير العاملين في المجال الإنساني المفقودين والمحتجزين في البلد، ونريد أن نغتنم هذه الفرصة للمطالبة بمعلومات عن أماكن وجودهم والإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. وأود تذكير أولئك الذين اختاروا القيام بهذا العمل غير القانوني بأنهم سيحاسبون على استهداف العاملين في المجال الإنساني وإعاقة إيصال المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومما يثير القلق بنفس القدر المخاطر التي لا تزال تشكلها حملات التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة على هؤلاء العاملين في اليمن. وندعو إلى إجراء المزيد من المناقشات والتبادلات داخل المنظمات الإنسانية، فضلا عن برامج التوعية بين السكان المدنيين بالقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان بغية المساعدة على سد الفجوة المعرفية بغية المساعدة على درء هذا الخطر.

وكما أبرزت إحاطة اليوم، فإن الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن، وخاصة في الحديدة، لا يزال كبيرا. ويساورنا قلق عميق لأنه على الرغم من هدوء الأعمال القتالية، لا تزال الألغام الأرضية تشكل تهديدا خطيرا – ليس لسلامة المدنيين فحسب، بل وللأراضي الزراعية، مما يعطل للأسف الإنتاج الزراعي ويعرض سبل العيش وجهود التعافي للخطر. وندعو إلى بذل جهود عالمية متضافرة لمعالجة الحالة.

وفي حين أن الهدوء في الأعمال العدائية ربما يكون قد عزز اقتصاد البلاد بقدر ضئيل، إلا أن التراجع الاقتصادي لا يزال يسبب المعاناة للشعب اليمني. ويحدونا الأمل في أن تتاح الفرصة لكثير من سكان البلد، الذين دفعوا إلى الفقر والجوع واليأس على مدى السنوات الثماني الماضية، للتمتع بثمار الهدنة المنتهية التي كانت قد بدأت تعيد لهم الكرامة من خلال الاستعادة التدريجية لبعض الخدمات الأساسية والعودة المطردة للأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك زيادة توافر الوقود وارتفاع عدد وتواتر الرحلات الجوية التجارية من وإلى اليمن، من بين أمور أخرى.

ومن المؤسف أن استمرار إغلاق الطرق المؤدية إلى مدينة تعز ومنها لا يزال يشكل إحدى النقاط الشائكة الرئيسية في المفاوضات الرامية إلى تمديد الهدنة. إن تقليص حق المدنيين في التنقل بحرية بطريقة آمنة ومأمونة من خلال إغلاق الطرق الرئيسية التي تربط المدينة بأجزاء أخرى من اليمن أمر غير مقبول. ولا يزال هذا التطور المؤسف يجلب معاناة ومشقة هائلتين لسكان تعز والمحافظات المتضررة، الذين ظلت إمكانية حصولهم على الإمدادات الأساسية محدودة بشكل غير عادل لسنوات. وندعو الأطراف، وخاصة الحوثيين، إلى اتخاذ خطوات فورية نحو رفع الحصار من أجل المساعدة في تخفيف معاناة المتضررين.

وفي خضم حالة عدم اليقين الراهنة في اليمن، يسرنا أن نلاحظ أن هناك بصيص ضوء في نهاية النفق، حيث تم بلوغ هدف التمويل اللازم للمرحلة الأولى من التفكيك الخاضع للتحكم لناقلة النفط صافر. ونشيد بجميع أصحاب المصلحة الذين قدموا مساهمات لتمكين بدء المرحلة الأولى من العملية، وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من

جانب الأمم المتحدة وجميع المشاركين في العملية بغية تجنب وقوع كارثة إنسانية وبيئية.

وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في المساهمات السخية من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل كفالة التشغيل المتواصل لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن لتمكينها من مواصلة دورها في الرصد والتفتيش فيما يتعلق بشحنات المساعدة التجارية والثنائية المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر في اليمن.

وفي الختام، نناشد الطرفين التحلي بالمرونة وتقديم التنازلات اللازمة من أجل تجديد اتفاق الهدنة، بما يحقق مصلحة جميع اليمنيين. ويتعين على الطرفين أن يثبتا للمجتمع الدولي لمرة واحدة أن بإمكانهما، على الرغم من خلافاتهما، إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب الذي يسعيان إلى حكمه. ولذلك، فإن شغلهم الشاغل لدى عودتهم إلى طاولة المفاوضات لا ينبغي أن يقتصر على تمديد الهدنة فحسب، بل ينبغي أن يكون موجها نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني تمهيدا لمفاوضات ترمي إلى التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم بقيادة اليمنيين، بدعم من المجتمع الدولي.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما وأن أثني على عملهما وتركيزهما المستمر على الشعب اليمني الذي يمر بظروف صعبة. إنه موضع تقدير كبير.

إننا نشاطر خيبة الأمل العميقة التي تم الإعراب عنها حول هذه الطاولة لأن الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في اليمن لم يتم تمديدها أو توسيع نطاقها قبل انتهاء صلاحيتها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. لقد جلبت الهدنة قدرا كبيرا من الارتياح للشعب اليمني. ومثلت أطول فترة توقف للأعمال العدائية منذ بدء النزاع قبل أكثر من سبع سنوات.

لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة انخفاضا كبيرا في الخسائر في صفوف المدنيين وفي نزوح اليمنيين الضعفاء. وقد حققت التدفقات المستمرة من الوقود إلى ميناء الحديدة والرحلات التجارية عبر مطار صنعاء فوائد ملموسة وحسنت الحياة اليومية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص، بما في ذلك من خلال الاقتراح الشامل المقدم إلى الطرفين في ١ تشرين الأول/أكتوبر. نحن نعلم أنه لم يكن مباشرا وأن السياق صعب. ومن المؤسف للغاية أن هذا الاقتراح الأخير الذي قدمه المبعوث الخاص قد رفضه الحوثيون. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى إعادة الانخراط فورا في عملية التفاوض بحسن نية. ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في اليمن. والالتزام بالحوار الحقيقي والشامل للجميع وبالحلول التوفيقية مطلوب وقد آن أوانه. ونحث الجهات الفاعلة الإقليمية على استخدام نفوذها لتحقيق تلك الغاية.

ومن الجدير بالترحيب أنه لم يحدث تصعيد عسكري كبير في الميدان منذ انقضاء الهدنة. ومن الإيجابي أيضا أن نرى العناصر الإنسانية للهدنة لا تزال صامدة في معظمها. ونناشد جميع الجهات الفاعلة أن تتجنب أي كلمات أو أفعال تصعيدية أو استفزازية في هذا المنعطف الحساس.

ونرحب أيضا بأن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، التي تلعب دورا حيويا في تسهيل الواردات التجارية المنقذة للحياة، يمكن أن تستمر في العمل بعد تلقي تمويل إضافي، بما في ذلك ٢,٢ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي. وفي تطور إيجابي آخر، من المرجح أن تبدأ مهمة الإنقاذ التي طال انتظارها لناقلة النفط صافر الشهر المقبل. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تجنب كارثة بيئية وإنسانية وبحرية خطيرة لليمن وللمنطقة. ونشيد بقيادة هولندا في هذا الشأن. لقد كانت المساعدة المقدمة من المانحين، التي تشمل تمويلا من الاتحاد الأوروبي، حاسمة الأهمية في تمكين ذلك العمل.

وكانت المذكرة البيضاء الأخيرة بشأن النزاع وانعدام الأمن الغذائي الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفقا للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، واضحة بشأن الحالة الإنسانية المتردية التي تواجه اليمن. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها مساعدة الأمين العام بشأن التحسينات التي طرأت على الحالة. ونحض المجتمع الدولي على مواصلة التمويل وتنفيذ الخطوات العاجلة اللازمة لمعالجة الأزمة

الاقتصادية في البلد، على النحو الذي أوضحته مساعدة الأمين العام اليوم. لقد شكلت القضايا الاقتصادية الأوسع نطاقا، بما في ذلك الخدمات العامة الأساسية، جزءا هاما من اقتراح الهدنة المنقح الذي قدمه المبعوث الخاص. ونؤيد جهوده لمعالجة تلك المسألة كجزء من خطة شاملة للمضي قدما.

في الختام، يعيش اليمنيون من دون إمكانية لتحقيق السلام منذ سنوات كثيرة جدا. وتمثل الهدنة نافذة أمل في أن نهاية هذا النزاع تلوح في الأفق. وما زلنا نعتقد أن الهدنة تتيح هذه الفرصة. وكان المجلس واضحا ومتحدا في بيانه الصحفي الصادر الأسبوع الماضي (SC/15054) بأنه ينبغي إعادة العمل بالهدنة وأن الهدنة تمثل أفضل طريقة لإنهاء هذه الحرب بشكل دائم. ونكرر تلك الرسالة اليوم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

تأسف فرنسا عميق الأسف لعدم تجديد الهدنة، التي انتهت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت فرصة ضائعة للطرفين، وأساسا، فرصة ضائعة على الشعب اليمني، الذي عانى من هذا النزاع لمدة ثماني سنوات. يتحمل الحوثيون مسؤولية واضحة، والتهديد الذي يشكلونه على الأمن الإقليمي والبحري غير مقبول. هذا هو وقت استئناف المفاوضات التي تمس الحاجة إليها، وليس الاستفزازات.

لم يفت الأوان بعد للتوصل إلى اتفاق. وتكرر فرنسا دعوتها إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وتشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية منذ نيسان/أبريل وتدعو الحوثيين إلى تحمل مسؤوليتهم وقبول تجديد الهدنة لمدة ستة أشهر. يجب على الحوثيين وقف مطالبهم المتعنتة، والتي لن تحقق لهم أي شيء.

كل يوم بدون اتفاق على هدنة يزيد من خطر عدم الاستقرار في الميدان. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الاشتباكات المستمرة في بعض المحافظات وتدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس. إن عدم الاستقرار في الميدان وتدهور الوضع الاقتصادي والأمني يجعلان السكان المدنيين اليمنيين أكثر عرضة للخطر. يعاني ملايين اليمنيين حاليا من انعدام الأمن الغذائي. ومعدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال من بين أعلى المعدلات في العالم. ونحثّ الحوثيين والحكومة اليمنية على تنفيذ التزاماتهم فيما يتعلق باستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وقتل الأطفال والهجمات على المدارس، وفقاً لخطة العمل الموقعة في نيسان/أبريل مع الممثل الخاص للأمين العام.

ولا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه عقبات عديدة. وتصر فرنسا على أهمية ضمان الوصول الكامل إلى جميع المحتاجين، مع استمرار تدهور الحالة الإنسانية. ونحن قلقون بشأن اللوائح الأخيرة المتعلقة بالمحرم، أي الحراس الذكور، المفروضة على جميع العاملات في المجال الإنساني في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وأخيراً، ندعو إلى الإفراج الفوري، دون شروط مسبقة، عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يحتجزهم الحوثيون.

وفيما يتعلق بحالة ناقلة النفط صافر، ترحب فرنسا بالإعلان عن المساهمات المالية التي س تسمح بالبدء السريع للمرحلة الأولى من عملية الإنقاذ.

وتشيد فرنسا بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لاستئناف العملية السياسية وتشير إلى أن الحل السياسي الشامل، بمشاركة كاملة من المرأة ووفقاً لقرارات مجلس الأمن، هو وحده القادر على إنهاء النزاع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التكلم بصوت واحد بشأن تلك المسألة بغية دعم جهود المنظمة الرامية إلى تحقيق وقف دائم للأعمال القتالية كخطوة أولى نحو استئناف العملية السياسية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما، وكذلك على كل عملهما الشاق وجهودهما في الأسابيع والأشهر الماضية لجمع الطرفين على طريق السلام.

وتأسف النرويج لأن الطرفين لم ينجحا بعد في تمديد الهدنة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية بذل قصارى جهده لضمان العودة إلى الهدنة، ونحثّ الأطراف، وخاصة الحوثيين، على كبح جماح مطالبهم المتطرفة والالتزام بشروط الهدنة.

فلا يمكننا المخاطرة بعدم وجود هدنة لتهيئة الظروف لخروج الحوادث في الميدان عن نطاق السيطرة ولكي يستيقظ الشعب اليمني على وقع نزاع شامل.

وبينما نسلّم بأن الهدنة كانت لها أوجه قصور، يجب أن نعترف بالمكاسب التي حققها السكان المدنيون. فخلال الأشهر الستة من الهدنة، حدث انخفاض كبير في العنف والخسائر في صفوف المدنيين. وتفيد المنظمات غير الحكومية بأن عدد الضحايا من الأطفال انخفض بنسبة ٣٤ في المائة. كما سمحت الهدنة بإجراء حوار مباشر بين الطرفين لأول مرة منذ سنوات. ولا يمكن للأطراف أن تبني الثقة اللازمة إلا من خلال الحوار. وتشجعهم النرويج على المشاركة البنّاءة في حوار مع المبعوث الخاص. ومن الحيوي أن تلتزم الأطراف الآن بتمديد الهدنة التي يمكن أن تؤدي إلى وقف موسع لإطلاق النار وبدء عملية سياسية. وهذا وحده هو الذي سيعطي الشعب اليمني الأمل في مستقبل أكثر سلاماً.

ما زالت الحالة الإنسانية في اليمن مزرية. والدعوات إلى مزيد من التمويل واضحة. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء جميع الأعمال التي تعوق الوصول الكامل والآمن للمساعدات الإنسانية، وخاصة في الشمال، فضلاً عن العدد المتزايد من التهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني.

وقبل أن أختتم بياني، تود النرويج أن تثني على منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ديفيد غريسلي، وهولندا والمانحين الآخرين لتقديمهم تعهدات كافية لخطة الأمم المتحدة لناقلة النفط صافر. ويسرنا أن نسمع أنه تم تأمين التمويل الكافي لبدء المرحلة الأولى من العملية لمنع حدوث تسرب نفطي في البحر الأحمر. وتؤيد النرويج تلك الجهود، ونأمل أن تبدأ عملية الطوارئ في أقرب وقت ممكن.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أنني أتكلم للمرة الأولى هذا الشهر بسبب سفري لأداء بعض المهام، لا يسعني أن أبدأ دون أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى الإدارة المثالية للأعمال خلال هذين الأسبوعين الأولين.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على المعلومات المستكملة وكل جهوده الدؤوبة. وقد استمعنا أيضاً إلى شهادة السيدة مسويا من اليمن المؤثرة والوجيهة.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يظل المجلس والأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره متحدين وألا يتركوا البلد ينزلق مرة أخرى إلى النزاع. وينبغي أن نواصل إظهار تصميم قوي على التقريب بين الأطراف وإبقاء العملية التي تقودها الأمم المتحدة على المسار الصحيح. وأود أن أشيد بجهود المملكة العربية السعودية – وأرحب بوجود سفيرها هنا – وبجهود سلطنة عُمان لتجديد الهدنة. لم يحدث ذلك، على الرغم من أنه كان ينبغي أن يحدث. وما زلنا نأمل أن يسود العقل مرة أخرى.

ونشيد بقيادة الحكومة اليمنية في قبول اقتراح الهدنة. فهذا هو القرار والموقف والاستجابة الصحيحة لنداء الشعب اليمني الذي فجعته الحرب ويريد أن يعيش بسلام وكرامة. ونأسف لأن الحوثيين لم يستجيبوا لنفس النداء من الشعب اليمني، فيبدو أنهم شرعوا في مسار خطير بدلاً من التفكير في مستقبل الشعب اليمني والعمل من أجله.

وعلى الرغم من تجنب خوض نزاع مفتوح، فإننا نرى منذ انتهاء الهدنة اشتباكات متزايدة وعلامات تصعيد مثيرة للقلق – كما أوضح المبعوث الخاص، وخاصة في مأرب وتعز. وندعو الحوثيين إلى وقف خطواتهم التصعيدية والعودة إلى المفاوضات. وبعد سنوات طويلة من المعاناة، يحتاج الشعب اليمني إلى الأمل لا إلى المزيد من الحرب. إنهم بحاجة إلى منظور ومستقبل. ويجب على الحوثيين عدم التراجع عن إنجازات وفوائد الهدنة. ويجب ألا يضيع التقدم الذي تحقق بشق الأنفس. لذلك فإن التحلي بضبط النفس أمر لا بد منه، ويجب ألا يتوقف العمل من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

فا يمكن لليمن أن يكون مرادفاً للحرب، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا حتى لا يستسلم اليمنيون لهذا المأزق الرهيب. ونؤيد تأييداً تاماً جهود المبعوث الخاص ونشارك دعوته – على النحو المبين اليوم – إلى الهدوء وضبط النفس من جانب جميع الأطراف.

ومن الأهمية بمكان أن تستمر الرحلات الجوية من مطار صنعاء وأن تيوسع نطاقها، وأن يستمر ورود شحنات الوقود إلى ميناء الحديدة. فهذه ثمار مهمة للهدنة ويجب الحفاظ عليها. وقد أظهرت مدى أهميتها وحيويتها للشعب اليمني. إن التهديدات التي تتعرض لها السفن التجارية وشركات النفط تأتي بنتائج عكسية ويجب الكف عنها.

والمعلومات التي قدمتها السيدة مسويا بشأن الأزمة الإنسانية لا تحتاج إلى تعليق. فالمساعدة الإنسانية يجب أن تصل إلى جميع المحتاجين، ويجب أن يحترم الجميع العاملين في المجال الإنساني وعملهم.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء المصير المجهول لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مصير المدنيين الآخرين الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة أو اختفوا قسراً، بما في ذلك استمرار سجن اليمنيين الذين توظفهم الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراحهم.

ومن ناحية إيجابية، نود أن نشكر جميع البلدان، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على تمكين آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن من التغلب على الفجوة المالية دون أي تعليق لعملها. وعلى نفس المنوال، يسعدنا جداً أن نرى أن المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والقطاع الخاص قد مكنت في نهاية المطاف من بدء تشغيل ناقلة النفط صافر قريباً. ونشيد بقيادة المنسق المقيم ديفيد غريسلي، فضلاً عن جهوده للتغلب على أحد أكبر التحديات البيئية في البحر الأحمر.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الحرب لم تكن الحل في اليمن، وأن الحرب لا يمكن ولا ينبغي أن تكون هي الطريق. وقد حان الوقت لفهم ذلك وقبوله من قبل الجميع في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

إن الحالة في اليمن مثيرة للقلق. والإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والشهادة المؤثرة لمساعدة الأمين العام مسويا تدل على تقلب الحالة في اليمن.

ويساورنا القلق لأن الهدنة السارية في اليمن منذ ٢ نيسان/أبريل لم تجدد منذ انتهاء صلاحيتها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. إن عدم التجديد هذا يزيد من انسداد أفق السلام الذي يتطلع إليه الشعب اليمني. ولا يمكن إنكار أن هدنة الأشهر الستة الماضية كان لها أثر إيجابي على الحياة اليومية للشعب، الذي لم ير فترة راحة لسنوات عديدة، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض الخسائر في صفوف المدنيين، ولكن أيضاً من حيث الحصول على إمدادات الوقود المنتظمة، وتوفير الخدمات الأساسية، وحرية التنقل، مع استئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء وإليها.

ولا نزال نأمل أن يقبل الجميع الاقتراح الجديد الذي قدمه المبعوث الخاص غروندبرغ. ويقضي ذلك الاقتراح بتمديد الهدنة لمدة ستة أشهر؛ ودفع الرواتب والمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية؛ وفتح طرق محددة في تعز والمحافظات الأخرى؛ وإتاحة وجهات إضافية للرحلات الجوية من مطار صنعاء وإليه؛ ودخول ناقلات النفط دون عوائق إلى ميناء الحديدة؛ وتعزيز آليات تخفيف التوتر من خلال لجنة التنسيق العسكري والالتزام بالإفراج الفوري عن المحتجزين.

إن إطلاق مفاوضات من أجل الاتفاق على وقف لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع وبحث المسائل الاقتصادية الأوسع نطاقا، بما في ذلك الخدمات العامة، هي أيضا أولويات لخطة السلام اليمنية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان استئناف المفاوضات بشأن وضع شروط لاتفاق جديد، يستند إلى إطار متعدد الأبعاد يعالج المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية بغية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع عن طريق التفاوض من خلال حوار شامل للجميع تشارك فيه المرأة.

وعلى الجبهة الأمنية، نلاحظ أنه، على الرغم من وقوع حوادث قليلة، لم يقع هجوم عسكري كبير في الميدان منذ نهاية الهدنة رغم أن

بيئة العمليات لا تزال صعبة جدا بالنسبة للوكالات العاملة في المجال الإنساني. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن أي استفزازات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد. ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري في اليمن.

وعلى الجبهة الإنسانية، لا تزال الحالة مثيرة للقلق. فقد أدت الحرب التي طال أمدها إلى تدمير اقتصاد البلد، مما زاد من معاناة الشعب اليمني. ويحتاج ثلاثة أرباع السكان إلى المعونة الإنسانية والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطر انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم بسبب ارتفاع تكلفة السلع الأساسية والفيضانات المدمرة التي خلفت آلاف الأسر المعيشية في حالة احتياج وأدت إلى نزوح الناس.

وندعو إلى الإفراج عن موظفي الأمم المتحدة الذين يحتجزهم الحوثيون. كما نحيط علما مع التقدير بتحقيق هدف تمويل المرحلة الأولى من العملية الطارئة لنقل الوقود واستخراجه من ناقلة النفط صافر.

أخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للمبعوث الخاص غروندبرغ على جهوده الدؤوبة للحفاظ على الحوار بين الطرفين من أجل تحقيق وقف الأعمال العدائية وإبرام اتفاق سلام شامل في اليمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. وأشكر سلفكم، الممثل الدائم لفرنسا الصديقة، على رئاسته الموفقة للشهر الماضي. والشكر كذلك للسيد هانس غروندبرغ على إحاطته، وكذلك الشكر للسيدة مسويا على إحاطتها.

وترحب الحكومة اليمنية بزيارة السيد مسويا إلى اليمن للاطلاع عن كثب على الوضع الإنساني الناجم عن حرب الميليشيات الحوثية المسلحة. هذا الوضع الذي يتطلب اليوم مقابل أي وقت مضى من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الأخلاقية والتاريخية واتخاذ موقف حاسم رادع لسلوك هذه الميليشيات واستفزازاتها كمعرقل لجهود السلام والعملية السياسية، ودفعها للانخراط بإيجابية مع جهود مجلس الأمن ومع جهود الأمم المتحدة لحقن دماء اليمنيين والموافقة على تمديد الهدنة كنافذة أمل باتجاه وقف إطلاق النار الشامل، واستئناف العملية السياسية لإنهاء هذا الصراع.

لقد تعرضت جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن إلى انتكاسة كبيرة بسبب تعنت الميليشيات الحوثية وإصرارها على استغلال معاناة اليمنيين لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، حيث لم تستجب هذه الميليشيات للنداءات الصادرة عن مجلس الأمن والمجتمع الدولي للتخلي عن خيار الحرب وتغليب لغة الحوار ومصالح اليمنيين من خلال تمديد وتوسيع الهدنة التي استمرت منذ ٢ نيسان/أبريل وجلبت العديد من المنافع للشعب اليمني نتيجة التنازلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة اليمنية للتخفيف من معاناة اليمنيين. وقد أبدت الحكومة اليمنية كافة أشكال المرونة والتعاون مع المبعوث الخاص لتجاوز كل العقبات التي اختلقتها الميليشيات. وفي هذا الإطار، يؤكد مجلس القيادة الرئاسي مجددا التزامه الثابت وتمسكه بخيار السلام والتعاطي الإيجابي مع كافة الجهود والمساعي الإقليمية والدولية لإحلال السلام والاستقرار في اليمن وإنهاء الصراع وفق مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفي الوقت الذي تثمن الحكومة اليمنية كل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لتمديد وتوسيع الهدنة، ومواصلة دعمها له لتحقيق السلام الشامل والعادل، فإنها تؤكد على أن توسيع الهدنة ينبغي ألا يكون على حساب مستقبل وتطلعات اليمنيين، وتفريطا في السيادة، وتمكينا للميليشيات الحوثية. كما نشيد بمواقف المجتمع الدولي ومجلس الأمن تجاه الأزمة في اليمن، وندعو إلى تفعيل هذه المواقف لردع سلوك هذه الميليشيات وممارسة المزيد من الضغوط لانصياعها لخيار السلام وإنهاء الحرب.

لقد تعاملت الحكومة اليمنية بإيجابية مطلقة مع المقترح الأخير للمبعوث الخاص. وسعت من خلال تجديد الهدنة إلى توسيع الفوائد لجميع اليمنيين انطلاقا من حرصها وبذلها كافة الجهود الرامية للتخفيف من المعاناة الإنسانية لجميع أبناء شعبنا في كل المحافظات دون أي تمييز، حيث إن الهدف الرئيسي لهذه الهدنة هو إيقاف نزيف الدم اليمني الذي تزهقه حرب الميليشيات الحوثية وضمان حرية حركة المدنيين والسلع التجارية والمساعدات الإنسانية. إلا أن الميليشيات الحوثية عمدت إلى الهروب من استحقاقات السلام بافتعال التعقيدات المتتالية وفرض الشروط لإفشال هذه الهدنة وإطالة أمد الحرب ومفاقمة الأزمة الإنسانية، وهو سلوك يدركه الشعب اليمني ويعاصره المجتمع الدولي عن قرب.

وبالرغم من تهرب الميليشيات الحوثية من التزاماتها خلال الأشهر الستة الماضية وفق اتفاق الهدنة وتعنتها أمام فتح الطرق الرئيسية في تعز ورفع الحصار الذي يستمر لعامه الثامن على هذه المدينة، إلا أن الحكومة اليمنية حافظت على سريان الهدنة من خلال ضبط النفس وتسهيل وصول أكثر من ٠٠٠ ٤٣٥ ١ طن من الوقود عبر موانئ الحديدة والذي بلغت إيراداته الضريبية والجمركية ما يزيد عن ٢٠٣ بلايين ريال يمني، نهبتها الميليشيات الحوثية وحرمت الموظفين في مناطق سيطرتها من مرتباتهم، بل سخرتها لمجهودها الحربي والانتفاع الشخصي. كما سهلت الحكومة ١٠٢ رحلة تجارية من وإلى مطار صنعاء، متجاوزة العراقيل التي افتعلتها الميليشيات الحوثية بسبب وثائق السفر الرسمية.

وبالرغم من رفض الحوثيين تمديد وتوسيع الهدنة، تواصل الحكومة اليمنية منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر تسهيل وصول سفن المشتقات النفطية بصورة منتظمة عبر موانئ الحديدة والرحلات التجارية عبر مطار صنعاء، حرصا منها على تغليب مصالح اليمنيين ودعما لجهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام الشامل والمستدام في الوقت الذي تستمر فيه هذه الميليشيات في التصعيد العسكري في أكثر من جبهة، الذي نتج عنه سقوط أكثر من ٤٠٠ ١ بين شهيد وجريح من العسكريين و ٩٦ من المدنيين خلال فترة الهدنة، بالإضافة إلى خروقاتها واستعراضاتها العسكرية في الحديدة في انتهاك صارخ لاتفاق ستوكهولم وقراري مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩). بل ذهب قادة هذه الميليشيات إلى إطلاق التصريحات والتهديد باستهداف الشركات والمنشآت النفطية وسفن الشحن وتعطيل حركة الملاحة الدولية. وهو ما يمثل تهديدا حقيقيا وتصعيدا خطيرا لن تقتصر أضراره على البنى التحتية والاقتصاد اليمني، وما سيرافقه ذلك من تعميق للأزمة الاقتصادية والإنسانية، بل سيمتد بالإضرار بالأمن والسلم في اليمن والمنطقة وإمدادات الطاقة. ونؤكد أن مثل هذه التهديدات والتصرفات الإرهابية تستدعي موقفا حازما من المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر ووقف ابتزاز هذه الميليشيات واختطافها لعملية السلام والضغط عليها للانخراط مع جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة بدون شروط، وتغليب لغة الحوار ومصالح الشعب اليمني على لغة الحرب، وأطماع النظام الإيراني في اليمن والمنطقة.

لقد أودت هذه الحرب بحياة مئات الآلاف من الأرواح وخلفت عشرات الآلاف من المصابين، وقذفت بأكثر من ٢٠ مليون مدني إلى دائرة الجوع. كما شردت الملايين عبر الأقطار والقارات. ودفعت أكثر من ٤ ملايين نازح إلى مخيمات داخلية في ظروف بالغة القسوة وسحقت سبل العيش، بالإضافة إلى ذلك فقد جلبت الأوبئة والفيضانات المرتبطة بالمتغيرات المناخية سنويا الموت والدمار المكلف في غضون انهيار شبكة الحماية والرعاية الحكومية، ما يجعل خياراتنا لإنقاذ الأرواح محدودة. كما أن الارتفاع في أسعار الوقود والمواد الأساسية وعدم انتظام سلاسل التوريد العالمية نتيجة التحديات الجيوسياسية الأخيرة وجائحة كورونا قد ضاعفت من المعاناة الإنسانية والاقتصادية في اليمن، وفاقمت من حالة انعدام الأمن. وفي هذا الصدد، تجدد الحكومة اليمنية دعمها وتقديرها للجهود الإغاثية التي تقودها الأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة اليمنية. وتقدر انخراط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الحكومة لضمان التنفيذ الأمثل للمشاريع الإنسانية. وتثمن الحكومة الدعم السخي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في مختلف المجالات، بما في ذلك تنفيذ مشاريع خدمية بقيمة تتجاوز مليار دولار. ونثمن أيضا الدعم المقدم من الولايات المتحدة

الأمريكية، ولا ننسى كذلك التنويه بالتعهدات الإنسانية والإغاثية من الأصدقاء في دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. ومع ذلك فإن فجوة التمويل تزداد اتساعا مهددة بإغلاق المزيد من برامج الإغاثة المنقذة للحياة بما في ذلك، توفير الغذاء والرعاية الصحية. كما نشكر الدول المانحة التي قدمت التمويل اللازم لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. كما تواصل الحكومة اليمنية تنفيذ مصفوفة من الإصلاحات المالية والإدارية لإدارة الموارد وللإشراف والمتابعة لتسريع واستيعاب الدعم المقدم من الأشقاء والشركاء الدوليين وتنفيذ حزمة من المشروعات بهدف تحسين الخدمات وسبل العيش للمواطنين وتعزيز أجهزة الدولة لإنفاذ القانون.

وتتطلع الحكومة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لسد فجوة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية، بالإضافة إلى دعم برامج الحكومة وخططها لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي الذي من شأنه تخفيف المعاناة الإنسانية لليمنيين.

ختاما، تقدر الحكومة اليمنية كل الجهود المبذولة لمنع وقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية قبالة سواحل بلدي من شأنها التأثير على المنطقة والعالم، وتشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود وحشد الموارد اللازمة لتغطية الفجوة التمويلية لتفريغ الخزان صافر على الفور وبدون تأخير. كما ينبغي ألا تمنعنا عراقيل الميليشيات الحوثية من تحمل مسؤولياتنا الأخلاقية لتفادي تسرب أكثر من مليون برميل من النفط في البحر الأحمر مما يهدد بكارثة وشيكة ومدمرة تفوق بأربعة أضعاف التسرب النفطي الذي سببته الناقلة إكسون فالدز في شواطئ المحيط الهادي، ووضع حد لتلاعب المليشيات وعدم استخدام هذا الملف كورقة ابتزاز سياسي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*) أعطي لكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أشكر السفير ميشيل كزافييه بيانغ الممثل الدائم لجمهورية الغابون ورئيس مجلس الأمن. وأشكر أصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ،، وكذلك مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية السيدة ماسويا على إحاطتيهما وجهودهما الملموسة في تعزيز السلام والأمن في اليمن، وتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق. شهدنا جميعا ما أعلنت عنه ميليشيا الحوثي الانقلابية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وعن رفضها للمقترحات المبعوث الخاص للأمين العام السيد غروندبرغ لتمديد الهدنة في اليمن. وكان ذلك الرفض غير مفاجئ لمن يعرف طبيعة هذه الميليشيا الإرهابية المتطرفة التي تتخذ الشعب اليمني رهينة وتتحكم بمصيره وتعرض أجيالا يمنية بأسرها لمخاطر الحروب والنزاعات المسلحة لتضع مصالحها الأيديولوجية المتطرفة فوق كل اعتبار مما يؤدي لاستمرار تهديد استقرار وأمن اليمن والمنطقة بأسرها. ويحول دون التوصل إلى حل سلمي شامل في اليمن. لأول مرة يصدر مجلس الأمن بيانا (SC/15054) شديد اللهجة الأسبوع الماضي يحمل جماعة الحوثي بكل وضوح مسؤولية إعاقة عملية التوصل إلى اتفاق تمديد الهدنة. ويطالب الحوثي بوقف العمليات الاستفزازية والعسكرية في المنطقة واليمن والبحر الأحمر. ويدعوها إلى العودة إلى طاولة الحوار. وأود أن أشير هنا إلى أن ممارسة المليشيا الحوثية المتطرفة ورفضها المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص الهادفة لتمديد الهدنة ليست سوى مرحلة من المراحل المظلمة التي بدأت في عام ٢٠١٤ عندما قادت تلك الميليشيا انقلابا على الحكومة الشرعية. فمنذ ذلك التاريخ واليمن والمنطقة بأسرها تعاني من الممارسات الإرهابية لتلك الميليشيات. أود أن أطرح بعض التساؤلات حول طبيعة ما حدث ويحدث في اليمن من قبل جماعة الحوثي. ما الذي يحمل هذه الجماعة التي تدعي بأنها تسعى لتحقيق مصالح الشعب اليمني على رفضها مقترحات تمديد الهدنة والمتمثلة في الآتي.

أولا، المحافظة على وقف العمليات العسكرية، ثانيا الموافقة على زيادة عدد رحلات الطيران التجارية، ثالثا إيداع إيرادات سفن المشتقات النفطية إلى الحديدة في حساب مشترك لصرف رواتب المدنيين، رابعا فتح الطرق المؤدية إلى تعز وباقي المناطق الخاضعة للميليشيات

لأغراض إنسانية. إن من يرفض تلك المقترحات ويعرقل إصلاح ناقلة ممتلئة بالنفط، صافر، التي قد تتسبب في كارثة بيئية لا مثيل لهذا البحر الأحمر. وإن من يستمر في تجنيد الأطفال، وينشر الألغام التي تحصد الأبرياء والمدنيين، ويهرب الأسلحة غير المشروعة، ويستولي على المساعدات الإنسانية، ويدعم أنشطته الحربية غير الإنسانية. وإن من يستهدف البني المدنية والتحتية للدول المجاورة بالطائرات المفخخة إنما هي جماعة ليست مسالمة إطلاقا ولا تهتم بمصلحة الشعب اليمني، وهي باختصار جماعة إرهابية وفق ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٦٢٤(٢٠٢٢). ورغم أن مقترحات تمديد الهدنة فيها انحياز بشكل أو بآخر للميليشيات الحوثية، إلا إن المجلس الرئاسي اليمني وافق عليها من أجل مصلحة الشعب اليمني وقد بارك المجتمع الدولي تلك الخطوة ودعمت حكومة بلدي جهود المبعوث الخاص السيد غروندبرغ لرعاية الهدنة بجانب الدول الشقيقة وأعضاء التحالف والولايات المتحدة وبريطانيا والعديد من الدول الأخرى بهدف الوصول إلى حل سياسي شامل في اليمن. وينبغي أن نتذكر أن الميليشيا الحوثية خرقت الهدنة السابقة عدة مرات، حيث رفضت إيداع الإيرادات من سفن المشتقات النفطية في البنك المركزي لصرف رواتب المدنيين، وأقامت استعراضات عسكرية في مدينة الحديدة في نقض صارخ لاتفاق ستوكهولم الذي نص على خلو الحديدة من المظاهر العسكرية، إضافة لاستمرار حصار مدينة تعز. الآن، وبعد استنفاد الجهود ورفض الميليشيات الحوثية كافة الحلول الرامية للتوصل إلى حل سلمي، وإصرارها على عدم الاستجابة للأصوات التي تنشد السلام والاستقرار في اليمن. يتوجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن تحديدا أن يعيد النظر في تلك الجماعة المتطرفة التي تختطف مستقبل اليمن بأسره، فقد حان الوقف بأن يتم تصنيف تلك الميليشيا الحوثية كمجموعة إرهابية وأن تتم مقاطعتها. وتجفيف منابع تمويلها.

في الختام، نعيد التأكيد على أن المملكة ستستمر في دعم الجهود الدولية لإحلال السلام في اليمن. كما نؤكد على حق المملكة في الدفاع عن نفسها في حال عادت تلك الميليشيات إلى مهاجمة المملكة مجددا. فالمملكة لن تألو جهدا في ردع هذه السلوكيات العدائية ضدها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم يعد هناك أي أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.